الفصل الثاني

منظمة التحرير ، واسرائيل
فى إطار النظام الدولى الراهن

الفصل الثانى

منظمة التحرير ، وإسرائيل
فى إطار النظام الدولى الراهن

قامت إسرائيل باغتصاب الحق وإنكاره ، بينما قامت منظمة التحرير لاسترداد هذا الحق وإظهاره ، فبدأت من حيث انتهت إسرائيل ، وكل ذلك فى نطاق نظام دولى واحد ، ولكن هذا النظام الذى أتاح لإسرائيل أن تقوم على الغصب لم يقرها على التجاوز ما تقرر لها وانكار ما هو مقرر لغيرها ، مما أتاح لمنظمة التحرير فى ظل نفس النظام أن تنهض وتطالب وفى هذا الفصل سنعقد مقابلة بين رحلة الغضب وملحمة الإنكار ، وبين مشروعية المطالبة وبطولة الصمود .

المبحث الأول

منظمة التحرير والوكالة اليهودية

تطورت أهداف منظمة التحرير واختلفت عما سبقها من كيانات سياسية فلسطينية أى الهيئة العربية العليا ، وحكومة عموم فلسطين . فقد حدد الميثاق الوطنى الفلسطينى أهداف المنظمة فى أكثر من موضع بأنه تحرير فلسطين كلها عن طريق الكفاح المسلح (١) أى استبعاد إسرائيل وظل هذا الهدف حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعدها عدلت منظمة التحرير الهدف ، فطالبت باقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية non - sectarian يكون لليهود فيها حقوق الأقليات الدينية والسياسية ، وفى المرحلتين استبعدت المنظمة وجود إسرائيل كدولة .

وفى عام ١٩٨٠ قدمت المنظمة برنامجا من خمس نقاط يؤدى إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولى للسلام . واستمر هذا الهدف معلنا حتى عام ١٩٨٢ أى بصدور خطة السلام العربية فى فاس حيث صار الهدف هو إقامة دولة فلسطينية على الأراضى الفلسطينية المحتلة فى الضفة الغربية وغزة . ولايزال هذا هو هدف المنظمة حتى الآن ، ولم يتحقق أى تقدم تجاهه .

أما موقف إسرائيل تجاه تطور أهداف المنظمة وتجاه القضية كلها فاتخذ طابع التصعيد : فى الإبادة والضم كما رأينا وإنكار الحقوق ، وقمع الانتفاضات ، ومناهضة المنظمة ، وقطع كل طرق التسوية .

ومنظمة التحرير هى أداة الشعب الفلسطينى لتحقيق حقوقه المشروعة التى أقرتها الأمم المتحدة على الأقل منذ قرار التقسيم الذى اتضح فيما بعد أنه إنجاز كبير ويؤمل فى تطبيقه لأنه يقرر قيام دولتين احداهما عربية وأخرى يهودية . مع اتخاذ القدس عاصمة للدولة الكنفيدرالية التى تربط بين الدولتين .

التفاعل بين البيئة العربية والمقاومة الفلسطينية

كان للبيئة العربية وتطورات قضية الشرق الأوسط ، وعلاقات الدول العربية بالعالم الخارجي أثر ملموس على سير وتصرفات المقاومة الفلسطينية كما كان للقضية الفلسطينية بشكل عام ، والمقاومة جزء منها ، أثر ملموس أيضا على البيئة العربية سواء في اطار النظم العربية أو في اطار العلاقات العربية ، وهذا البعد هو الذي يعبر عنه عادة في الدراسات المتصلة بهذا الموضوع بما يعرف بالعامل الفلسطيني Palestinian Factor في السياسات العربية ، وهو تطبيق لنظرية العوامل Factor analysis في العلاقات الدولية التي تقتضي احداث أكبر درجة من الاسقاط على عامل بعينه ، أو بمعنى آخر انتقاء أحد العوامل المؤثرة في علاقات ارتباطية معينة والتركز عليه بوصفه المتغير الرئيسي main Variable مقابل بقية العوامل الأخرى الثابتة .

عقب هزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ م ، وقيام الدولة الصهيونية ، حدثت عدة تطورات في النطاق العربي تحمل بصمات ما عرف منذ هذا الوقت المبكر بالمسألة أو القضية الفلسطينية . غير أنه باستثناء الانقلابات التي وقعت في سوريا ، وثقة الجيش المصري القائد من المعركة على فضيحة الأسلحة الفاسدة ، لم نجد بعد ذلك أثرا يذكر « القضية الفلسطينية » في السياسات العربية ، على الأقل حتى بداية الستينات . علما بأن التصميم على تحرير فلسطين وطرد اليهود كان موقفا عربيا عاما مسلما به دون أن يتفق صراحة عليه . ولعل هناك سببين لعدم تأثر السياسات العربية بهذه القضية في ذلك الوقت المبكر .

أما السبب الأول : فيرجع إلى أن معظم الدول العربية كانت ترزح تحت نير الاستعمار الغربي وبخاصة البريطاني والفرنسي ، وكانت مشغولة بالتخلص من هذا الاستعمار ، وهو ما تم بشكل عام في أوائل الستينات باستقلال الجزائر عام ١٩٦٢ م . برغم استمرار بعض الجيوب ، والظلال في عدن والخليج .

والسبب الثانى : يرجع إلى أن الدولة الصهيونية كانت تثبت أوضاعها الداخلية ولم تكن قد بدأت بعد فى التطلع إلى رسم علاقاتها وسياساتها تجاه الدول العربية المحيطة بها بشكل جدى .

وقد بدأ الربط بين السياسات العربية ، والقضية الفلسطينية فى بداية مراحله الأولى عندما تحرش الصهاينة بالقوات المصرية فى غزة عام ١٩٥٥ م . ثم ظهر الكيان الصهيونى فى صورته بوصفه ظاهرة استعمارية واسفينا دق فى قلب الأمة العربية عندما اشتركت فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م . وتمسكت بسيناء مقابل السماح لها باجتياز المرور فى خليج العقبة وغيره . ولكن هزيمة ١٩٦٧ م ، أبرزت حقيقتين مهمتين بصدد موضوعنا .

الحقيقة الأولى : هى عدم تمكن النظم العربية الرسمية من حل القضية الفلسطينية بالشكل الذى أعلنت عنه صراحة والقائم على تخليص فلسطين من الاحتلال الصهيونى .

الحقيقة الثانية : وهى مرتبطة أشد الارتباط بالحقيقة الأولى ، تتمثل فى أن بروز المقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٥ م ، قد لقى عام ١٩٦٧ ، بعد الهزيمة ، ترحيبا حارا من الدول العربية ، وحل هذا الترحيب محل التحفظ الذى قوبلت به المقاومة . وكان سبب هذا التحول أنه رؤى أن تكون المقاومة بديلا — ولو مؤقتا — عن الوجود العربى الرسمى على ساحة الصراع التى أصبحت مفتوحة منذ النكسة . بل لقد نظرت الدول العربية الى ظهور المقاومة ، على أنه تجديد للحيوية السياسية والعسكرية العربية ، مثلما رأت الشىء نفسه فى ثورتى ليبيا والسودان عام ١٩٦٩ م .

مراحل العلاقات الفلسطينية العربية !

١ — مرحلة الانسجام العربى الفلسطينى :

مرت العلاقات العربية الفلسطينية بعدة مراحل منذ قيام المقاومة حتى الآن ، وتبدأ مرحلة الانسجام التى تلت حلول نكسة ١٩٦٧ م ، فى اطار الظروف النفسية والسياسية التى أشرنا الى بعضها ، وامتدت حتى عام ١٩٧٤ م ، على الأكثر . ويرجع الانسجام الذى ساد هذه المرحلة بين

المقاومة الفلسطينية والمناخ العربى الى عوامل أخرى غير التى ذكرنا ، بصرف النظر عن رفض المقاومة وسوريا والعراق لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ م ، ولمشروع روجرز ١٩٦٩ م ، الذى قبلته مصر . أما عوامل الانسجام فهى كما يلى :

(أ) أن المقاومة كانت تركز على الجانب العسكرى دون الجانب السياسى ، فقد كانت بحاجة الى اثبات وجودها بتكثيف عملياتها ضد الكيان الصهيونى ، كما كانت بحاجة الى تنظيم صفوفها وتلمس مواقع عملها وانطلاقها .

(ب) والعامل الثانى أن المقاومة حاولت كسب ثقة الأطراف العربية جميعا ، وبشكل خاص دول المواجهة التى تحتاج اليها فى توجيه عملياتها من أراضيها ، وهى سوريا والأردن ولبنان . وعلى الرغم من أن الدول العربية التى استضافت المقاومة وسمحت لها بالعمل من أراضيها قد تحملت الكثير من ضربات العدو الانتقامية ، فانها صمدت لعقيدة مهمة ، وهى أنه لا يجب أن يترك الاحتلال الصهيونى دون مناوشة وتحرش حتى لا يستقر الأمر الواقع ، ريثما تقوى الجيوش العربية النظامية على القيام بما تفعله المقاومة .

وخلال هذه المرحلة ، ترتب على تزايد حجم المقاومة ، وتزايد التطورات السياسية وكذلك الخلافات العربية أثران مهمان :

اولهما : أن الضغوط السياسية العربية قد ألحت على قيادة المقاومة لكى تتخذ موقفا فى السياسات العربية ، وازاء الوضع فى الشرق الأوسط ، وتجاه مبادرات التسوية . وهذا التطور قد أدخل المقاومة فى دوامة السياسات العربية .

وأما الأمر الثانى : فهو أن العلاقة بين المقاومة وبين دولتين من دول المواجهة قد بدأت فى التخلخل والاهتزاز ، ونعنى بهما الأردن ولبنان ، وانتهت هذه العلاقة بحوادث سبتمبر « ايلول » المعروفة عام ١٩٧٠ م ، فى الاردن ، كما نظمت العلاقة مع لبنان باتفاق القاهرة المعروف عام ١٩٦٩ م . وكانت الخلافات بين المقاومة وكل من الأردن ولبنان تدور

أساسا حول نطاق حرية الحركة التى يجب أن يسمح بها للمقاومة داخل أراضى هاتين الدولتين ، وكذلك حول حجم عمليات المقاومة التى تنطلق من أراضيها ، فضلا على علاقة المقاومة بالفلسطينيين داخل الدولتين .

وخلال هذه المرحلة أيضا ، ظهرت نتيجة ثالثة ، أسهمت فى أزمة المقاومة وسط السياسات العربية ، وهى أن المقاومة قد رسخت شرعيتها وسط قواعدها الشعبية فى الأراضى المحتلة وخارجها ، وتطلعت الى أن تلعب دورا سياسيا خارجيا ، مما أدى بها إلى الصدام مع الأردن ، ولكن القمة العربية فى الرباط عام ١٩٧٤ م ، حلت الاشكال بالتراضى على أن تكون منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى أينما كان ، وهذا فتح الباب أمام ظهور القضية بتطور دولى جديد ، وأبرز المنظمة فى الاطار العالمى ، فراحت الدول تعترف بها وتعاملها معاملة الحكومة ، وكان بروزها أوضح فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ م .

٢ — مرحلة محاولات المقاومة تصفية الخلافات العربية :

كان واضحا منذ عام ١٩٧٤ م أن الولايات المتحدة تتجه الى احتكار جهود التسوية للصراع العربى الاسرائيلى ، وأن الخلافات المصرية السوفيتية أضعفت فرص السوفيت فى المشاركة فى هذه الجهود . وكانت هاتان النقطتان محل خلاف فى الاطار العربى . ثم تطورت الأمور كما نعلم حتى الآن ، وانقسمت الدول العربية ، لسوء الحظ ، بصورة مؤلمة ، وكان على المقاومة أن تتخذ موقفا ازاء هذا التطور ، وهى فى هذه النقطة اتخذت جانب الأغلبية التى رفضت منطق التسوية على النمط الأمريكى ، ولا تمانع فى أن يتاح لموسكو فرص المشاركة فى جهود التسوية . وكانت المقاومة حريصة على الا يكون موقفها تأييدا لموقف دولة معينة .

ومن ناحية أخرى لعبت المقاومة أدوارا مختلفة لتنقية الأجواء العربية ، لأن نقاء الأجواء العربية يكفل لها اجماع التأييد العربى ، ويجنبها الحرج تجاه هذا الطرف أو ذاك . ولتؤكد استقلال كيانها وعدم تبعيتها لأية دولة أو نظام ، ولكن بعض الدول العربية حاولت استخدام المقاومة أداة فى الصراع فيما بينها سواء كان موضوع الصراع شخصيا ، أو متعلقا بموقف

تلك الدول من تسوية الصراع فى المنطقة أو متصلا بغير ذلك من دواعى الصراع التى لا تنفد فى عالمنا العربى . على أن استخدام المقاومة فى الصراعات العربية قد اتخذ أشكالا متعددة ، منها خلق جبهات معينة داخل المقاومة موالية لبعض الدول العربية ، أو خلق فصائل جديدة ، ومنها أيضا استخدام المؤثرات المالية والسياسية وغيرها .

والحق أن المقاومة حاولت بكل طبقاتها الا تكون طرفا فى الصراعات العربية ، بل سعت الى القضاء على هذه الصراعات فى مناسبات كثيرة لا مجال هنا لرصدها وتفصيلها . كما أنه لم يكن ممكنا أن تقف بمعزل عن هذه الصراعات التى جرت اليها جرا ، هذا بالاضافة الى موقفها فى لبنان الذى فرض عليها فرضا فى خضم الحرب الأهلية ، والذى أدى فى بعض الأحيان الى احتكاكها بالدولة فى لبنان ، بل وبالحكومة السورية أيضا كما هو معروف عام ١٩٧٦ م .

٣ — مرحلة دخول المقاومة طرفا فى الصراعات العربية :

انتهت محاولات المقاومة للارتفاع فوق السياسات العربية الى الاخفاق — رغما عنها — ووصلت الى المرحلة التى تعيشها الآن ، حيث أصبحت فى بعض الأحيان طرفا فى هذه الصراعات .

ولعلنا نذكر محاولات المقاومة المتواصلة لتسوية العلاقات بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية ، ومواقفها الايجابيـــة بالنسبة لكل من الخلافات المصرية — الليبية ، والخلافات الأردنية — السورية ، والعراقية — السورية . بل سعت المقاومة لوقف الحرب الايرانية العراقية ، لأن ايران كانت رصيدا نضاليا هائلا للمقاومة فى بداية الثورة ، ولا تزال المنظمة أحد أعضاء لجنة المساعى الحميدة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامى والمكلفة بالبحث عن صيغة للسلام بين ايران والعراق .

فكيف صارت المقاومة طرفا فى الصراعات العربيـــة ، وهل كان بمقدورها الابتعاد عن السياسات العربية ؟

يمكن التأريخ لهذه المرحلة الحرجة فى تاريخ المقاومة بخروج المقاومة من لبنان فى صيف ١٩٨٢ م . وفى بحثها عن خط لسياستها فى المرحلة التالية . اتجهت المقاومة الى البحث عن أسلوب يكفل الاستفادة من المبادرات الرامية للتسوية ، والتجاوب معها ، باعتبار المنظمة جهازا سياسيا مسئولا فى المحيط العربى والدولى . وكما هو معروف من متابعة تطورات المبادرة الأمريكية « خط ريغان » والعربية « مشروع فاس » ، كان يتعين على المنظمة أن تتحرك لاعداد أطراف التفاوض ، فاتجهت الى الأردن لتحديد أسلوب تعاون فى اطار هذا التحرك . وبدأت بين الجانبين بالفعل مرحلة أطلق عليها الحوار الفلسطينى — الأردنى ، وانتهت هذه المرحلة بترك الأردن للقرار فى يد المنظمة ، ولم يسفر الحوار عن نتيجة ايجابية ، برغم جهود الطرفين ، فاتجهت المنظمة للبحث عن المستقبل ، بعد أن استحال عليها أن تواجه الحاضر .

ويبدو أن الصراع الأمريكى — السوفيتى حول من يجب أن يستأثر بمفاتيح التسوية ، (وهى فى الواقع فى يد اسرائيل ، وليس فيها نصيب على عكس ما يتوهمه الكثيرون) ، له ظلال على السياسات العربية أقوى من ادراك القوى العربية لمدى خطورة ما تنحدر اليه ، وهذا على ما يبدو هو سبب أزمة العلاقات الفلسطينية مع بعض الأطراف العربية .

ومن ناحية أخرى ، بدا لبعض المحللين العرب الذين لا ينقصهم الاخلاص لأمتهم أن انغماس المقاومة فى السياسات العربية ، هو الذى سبب أزمتها الداخلية ومشاكلها مع بعض الحكومات العربية ، بل هو الذى أدى الى مسلسل الاجتياح الاسرائيلى للبنان بأكمله . وكأنهم يودون أن تعيش المقاومة فى معزل كامل عن السياسات العربية . وواقع الأمر أن هذه امنية عزيزة المنال تحلق بأصحابها فى آفاق الأحلام والمثالية المفرطة ، وتنأى بهم عن واقع السياسات العربية . حيث أن متابعة انعكاس هذه السياسات على المقاومة يقطع بأن أثر هذه السياسات تدرج من مجرد اقتضاء المقاومة اتخاذ موقف معين تجاه الخلافات بين الدول العربية الى أن وصل الى نخاع المقاومة ذاتها . ولقد جاء زمن كان فيه صمت المقاومة يثير حفيظة البعض لأنه قد يعنى عدم تأييدها لهم أو أنه يعنى تأييد الأطراف المناهضة لهم .

ولقد كانت المقاومة أسبق الى معرفة خطورة البيئة العربية على عملها ، حيث لا قدرة لها على الحياة أو العمل بعيدا عن البيئة المواتيـــة . فما الحل اذن ؟

أهمية المقاومة وحدودها :

علمنا أن المقاومة الفلسطينية تعرف أهمية التأييد والوفاق العربيين. وتعلم الدول العربية أيضا أن المقاومة الفلسطينية وحدها لن تحرر فلسطين أو تحصل على حقوق الفلسطينيين حتى لو فتحت لها كل الحدود العربية ، ومنحت كل التسهيلات والامدادات العسكرية . كذلك تعلم الدول العربية أن منظمة التحرير كمنظمة سياسية وعسكرية من حقها أن تختلف معهم على شروط التسوية ، ومن حقها أن تكون طرفا فى كل المحاولات . ولكن الذى ربما تجهله بعض الدول العربية ، أن المنظمة القوية عسكريا وسياسيا عامل مهم من النواحى النفسية والاستراتيجية والعسكرية والسياسية فى حساب القوة الكلى بين العرب والكيان الصهيونى . فلا شك أن خروج المقاومة من لبنان وتشتيتها وتأثر عملياتها داخل الأراضى المحتلة ، قد أحدث اختلالا خطيرا فى الميزان الاستراتيجى بين العرب واسرائيل . اذ يكفى أن اسرائيل كانت تدفع ثمن وجود المقاومة نفسيا وأمنيا وعسكريا وسياسيا ، وأن تشتيت المقاومة ووضعها فى هذا الموضع الذى هى فيه الآن أكبر مكاسب اسرائيل منذ قيامها على الاطلاق . وهذه النتيجة ربما لا تكون ظاهرة تماما الآن ، ولكنها نتيجة مؤكدة فى كل الحسابات السياسية للوضع فى الشرق الأوسط . ولا مفر من النظر الى المقاومة فى اطار عربى عام تسمو فيه اعتبارات المصالح العليا فوق أى اعتبار آخر .

أثر البيئة العربية على آفاق العمل الفلسطينى فى مرحلة ما بعد بيروت :

فى سبتمبر ١٩٨٢ م ، اضطرت المقاومة الفلسطينية الى الخروج من بيروت بعد فرض حصار اسرائيلى قاس عليها استمر أكثر من شهرين ، وبعد أن تعهدت الولايات المتحدة عن طريق السيد فيليب حبيب المبعوث الأمريكى الخاص فى الشرق الأوسط حينذاك بحماية المدنيين الفلسطينيين فى بيروت . وكان طبيعيا أن ينعقد المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر

فى نوفمبر ١٩٨٢ م لمناقشة وضع المقاومة برمتها بعد هذه التطورات الخطيرة .

ونجمل فيما يلى محاذير العمل الفلسطينى وسط البيئة العربية وامكانياته السياسية والعسكرية والاعلامية فى تلك المرحلة .

ا — يبدو أن العمل الدبلوماسى كان أكثر الأبواب الأخرى الممكنة فى تلك الظروف ، علما بأن لهذا العمل متطلبات فى البيئة العربية والدولية تقتضى الحذر فى التحرك ، ومركزية القرار ، والتنسيق فى المواقف ، والحرص على تماسك الجبهة الفلسطينية حتى لا تتأثر بتيارات السياسات العربية ، وكذلك ابقاء الأمل فى تسوية مرضية حيا فى قلوب الجماهير الفلسطينية والعربية . ومن مقتضياته أيضا رسم خطة اعلامية تأخذ فى اعتبارها الواقع العربى وحدود التحرك الفلسطينى فى عملية المواجهة الاعلامية التى تأخذ مكان الصدارة فى مرحلة ما بعد بيروت ، ونشير الى النقاط الأربع التالية التى يتعين التركيز عليها فى هذه المواجهة :

* ان ساحة الصراع الاعلامى بين الجانبين هى الرأى العام خارج العالم العربى بالطبع ، وبخاصة فى الدول التى للرأى العام فيها دور حيوى فى تشكيل مواقف حكوماتها بصرف النظر عن مواقفها التقليدية من عناصر الأزمة فى الشرق الأوسط . ويجب أن لا ننسى أن الرأى العام بصفة عامة يتسم بطابع الميل الى النسيان ، ويحتاج الى المنطق والبساطة فى العرض ، ومخاطبته بالرموز التى يفهمها تلميحا أو تصريحا كناية أو تصويرا . واذا كان هذا الرأى العام قد مال لصالح الفلسطينيين اثر مجازر المخيمات فى سبتمبر ١٩٨٢ م ، فلا ينبغى أن ننسى أن هذا الميل سببه الشعور بالتعاطف الناجم عن بشاعة المشاهد التى أسهم الاعلام المرئى فى نقلها الى كل مواطن فى الغرب بالكلمة والصورة والخلفية ، وبنفس الرموز التى تولد لديه احساس التعاطف شاء أم أبى . وهذا الاحساس مؤقت بطبيعته ، وينتهى بمضى وقت كاف بعد زوال المشاهد ، ولكن هذا الاحساس اذا أمكن ضمان بقائه

حيا ، « وهذه مهمة رجال الاعلام » كفيل بتوليد الأثر السياسى المطلوب . وهذا لا يغنى عن البحث عن أسس أكثر ديمومة للحصول على نفس الأثر ، برغم أن الظلم الفادح وانكار العدالة من الأمور المرتبطة بالقضية كل الارتباط . ولكنها تحتاج فى اظهارها الى ذكاء واستمرار والحاح ، فضلا على تأييدها بمنطق المواقف السياسية وبساطة عرضها .

* ان المواقف والأوضاع العربية محسوبة فى معظم الأحيان على الموقف الفلسطينى فى الخارج ، لأن سلبيات الأوضاع العربية ، بل وتصرفات بعض الأفراد العرب فى العواصم الغربية فى مناسبات معينة ، قد تقلب الكفة لصالح اسرائيل . لأن مجموع التصرفات العربية ، لكثرتها وكثرة الأطراف العربية وغياب استراتيجية اعلامية ذكية وموحدة للعرب ، كل ذلك يسهم فى رسم صورة العربى مقارنا بالاسرائيلى فى أذهان العامة فى قطاعات الرأى العام الأجنبى .

* الاهتمام بشرائح الرأى العام الاسرائيلى ، وبخاصة الشخصيات المؤثرة فيه . ولذلك من الضرورى احداث عملية اختراق اعلامى للمجتمع الاسرائيلى لتحطيم وحدته حول القرارات المناهضة الفلسطينيين .

* ضرورة وجود خطة اعلامية على مستوى الجامعة العربية ، تستغنى عن الكتيبات والنشرات وتتميز بأسلوب جديد يعتمد على الظهور الجماهيرى لشخصيات تحسن الحوار باللغة والمنطق اللذين يؤثران فى الرأى العام الغربى .

٢ ـ العالم العربى هو مكمن القوة والمنطلق والنجاح لأى أمل فى قوة فلسطينية وتحرك فلسطينى ، ولذلك يجب أن يدرك العرب والفلسطينيون أن الصراع قد بلغ مرحلة الحياة أو الموت للجميع ، ولا مجال للمناورة لتحقيق مكاسب لطرف قبل طرف عربى آخر . ومن هنا فحرية القرار الفلسطينى وامتناع الجميع عن استخدام العنصر الفلسطينى فى الخلافات العربية أمر بالغ الأهمية . ولقد أظهر القادة الفلسطينيون أنهم بحاجة الى جميع النظم والشعوب

والمواطنين العرب وليس من مصلحتهم فى شىء اساءة علاقاتهم مع احد . واذا كان ادراك الفلسطينيين لذلك ، وحرصهم على تنقية الأجواء العربية قد اقتضى تحركا دبلوماسيا فلسطينيا واسعا بين الأوساط العربية ، فان هذا التحرك والازمات العربية قد اضطرت المقاومة الى اتخاذ موقف أغضب بعض الأطراف الأخرى ، وحتى حيادها — حيث تطلبت بعض الأطراف منها اتخاذ موقف مؤيد — قد أوجد جفوة بينها وبين تلك الأطراف . بل ان مواقف حركة المقاومة من القضايا السياسية الدولية كان لها اثر داخل العالم العربى فى ضوء ارتباطات ومواقف بعض دوله فى تلك القضايا . وأمثلة ذلك أفغانستان ، وحرب الخليج ، وقضية الصحراء الغربية .

٣ — يجب أن يعمل العرب جميعا على تسوية الخلافات القائمة بين المقاومة وبعض الأطراف العربية ، وألا يحاول أحد الاستفادة من هذه الخلافات لخدمة مصالح ضيقة تخدم أعداء النضال الفلسطينى والعربى وتسىء الى صورة العرب وقدراتهم الدبلوماسية فى العواصم الأجنبية .

٤ — هناك خصوصية فى العمل الفلسطينى حيث يجب التسليم بخصوصية القرار الفلسطينى واستقلاله ، حتى يكون لذلك العمل حرية فى الحركة والمناورة ، مع التسليم من جانب آخر بأهمية هذه المسائل وشغف الراى العام العربى بها ، ورغبته الصارمة فى متابعتها ومعرفة ما تم بشأنها .

من هذه المسائل على سبيل المثال :

* الحوار مع شخصيات اسرائيلية .

* استراتيجية التحرك الفلسطينى دبلوماسيا واعلاميا على الصعيد الدولى .

* علاقة القيادة الفلسطينية بقواعدها فى كل مكان داخل الاراضى المحتلة وخارجها ، بما فى ذلك الفلسطينيون فى لبنان .

* تنظيم العلاقة مع الأردن حاليا وفى المستقبل ، مع ضرورة فهم أوضاع وخصوصية هذا الموضـــوع وعدم ارتباطه بالخـلافات مع بعض الحكومات العربية .

* اعفاء المقاومة من قيود الظروف العربية التى قد تحد من توثيق علاقاتها مع جمهورية مصر العربية . ولذلك لا يجب الوقوف عند الحجـة القائلة بأن المقاومة لا تملك البت فى هذا الموضوع ، لأنها مجرد طرف واحد فيه .

٥ — مهمة اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى هى البحث عن استراتيجية جديدة لوضع الفلسطينيين بشكل عام ، وعن استراتيجية العمـل الفلسطينى على وجه الخصوص . على أن قرارات هذا المجلس تنقسم فى التطبيق عادة الى ثلاث مجموعات ، هى قرارات يتعين تطبيقها بين الفلسطينيين أنفسهم سواء بين فصائل المقاومة أو فى العلاقة بين الشعب والقواعد الفلسطينية . وهـذه المجموعة من القرارات تحتاج فى معظمها — خصوصا ما يتصل منها بالعلاقة بين القيادة والقواعد — الى تنسيق كامل مع الدول العربية التى يقيم فيها هؤلاء الفلسطينيون . والمجموعة الثانية من القرارات تنصب على القضايا الاستراتيجية النضالية المقبلة — السياسية أو العسكرية . وهذه أيضا يجب أن يكون هناك تنسيق عربى فلسطينى كامل بشأنها حتى تسير الجهود فى اتجاه واحد . وحتى شكل النضال وطرقه ، — حيث أنه سيتم على أراضى دول عربية — يتطلب فى الدرجة الأولى تفاهما وترتيبا خاصا مع الدول المعنية . وأما المجموعة الثالثة فهى المتعلقة بالعلاقة بين المقاومة وبعض الحكومات العربية . وهـذه النقطة كما سبقت الاشارة اليها يجب عدم الحجر أو الوصاية على المقاومة بشأنها .

٦ — أعمـال المجلس الوطنى ، برغم أهميتها كنقطة انطـلاق للمرحلة الجديدة ، يتعين أن تستفيد من ايجابيات الزمان والمكان ، وأن تعى سلبيات المرحلة الراهنة ، وأهمها عدم امكانية العمل العسكرى

في الوقت الحاضر مثلما كان في مرحلة ما قبل معركة بيروت . على أن اعمال هذا المجلس ليست هدفا بذاتها ، ومجرد صدور قراراته لا يعني بالطبع أن المشكلة قد حسمت أو أن الطريق أصبح مفتوحا بلا قيود نحو الحل .

٧ — عدم امكانية المواجهة العسكرية حاليا مع اسرائيل ، لا يعني التقليل من شأن الوسائل الدبلوماسية والاعلامية ، وتحرك المنظمة بين أوساط الرأي العام العالمي ، فهذا كله يؤدي الى التأثير على اسرائيل ولو بطريق غير محسوب في كثير من الأحيان .

٨ — من أهم الجوانب التي يتعين الانتباه اليها في وضع استراتيجية العمل الفلسطيني في المرحلة المقبلة ، محاولات اسرائيل اضعاف الجانب الفلسطيني وتثبيط حركات نضاله . ووسائلها في ذلك كثيرة تهدف في مجموعها الى اختراق العمل الفلسطيني ، وأخطر هذه الوسائل الفصل بين منظمة التحرير وبين الجماهير الفلسطينية ، والوقيعة بين القيادات الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة .

٩ — وأخيرا فان منهج العمل الفلسطيني الجديد ، وان واجهته تحديات سبقت الاشارة اليها فان لهذا المنهج فرصا واسعة للقبول والنجاح بين الجماهير العربية ، وهي تدرك الخطر المحدق بالجميع ، بل أن ضرب المقاومة واخراجها من بيروت لم يضرب معه روح الثورة لدى الجماهير العربية التي كانت المقاومة تجسيدا لها هذه الروح وسط حطام النكسة العربية عام ١٩٦٧ م . وعلى كل حال فانه يمكن القول بأن التعاطف العربي مع المقاومة قد أضيف الى الاعجاب المضاعف بعد ملحمة الصمود في بيروت .

ويجب التشديد مع النهاية على أن المقاومة لم تعد تحتمل ، الى جانب همومها الداخلية مع اسرائيل ، هموم الخلافات العربية ، حيث ظلت المقاومة طول الوقت مسرحا للصراعات العربية ، وضحية لهذه الصراعات .

مصادر الشرعية لعمل منظمة التحرير :

تستمد منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية لعملها وسعيها لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من عدة مصادر وأهمها أربعة ، وهي :

المصدر الأول : الشرعية الفلسطينية :

أي تمثل الشعب الفلسطيني حيث ارتضى هذا الشعب بكافة قطاعاته وحيثما وجدت تجمعاته قيام المنظمة بالتحدث باسمه في كافة المواقع والمحافل والارتباط نيابة عنه على أساس أن القرارات تتخذ وفقا للبناء الديمقراطي للمؤسسات الفلسطينية وهي المجلس الوطني الفلسطيني ، واللجنة التنفيذية للمنظمة ، واللجنة المركزية .

فضلا عن المجلس المركزي لحركة فتح كبرى المنظمات الفلسطينية ، والترتيبات المختلفة للالتقاء بين طوائف الشعب وقياداته وتياراته السياسية المختلفة .

المصدر الثاني : الشرعية العربية :

حيث يتوافق الرأي الرسمي والشعبي في العالم العربي على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وتقرر ذلك لأول مرة في قمة الرباط عام ١٩٧٤ وصار من المسلمات السياسية والقانونية العربية .

المصدر الثالث : الشرعية الدولية :

وتستند الشرعية الدولية للمنظمة الى اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة صراحة لأول مرة في قرارها رقم ٣٠٨٩ د في ١٩٧٣/١٢/٧ بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومعلنا عن القلق البالغ من أن اسرائيل حرمت شعب فلسطين هذا الحق وحقوقه الثابتة الأخرى . ثم تأكد ذلك أيضا في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ في ١٩٧٤/١١/٢٢ ، ثم قرارها رقم ٣٢٣٧ في نفس اليوم الذي دعا منظمة التحرير للتمتع بمركز

المراقب فى الأمم المتحدة ، وفى الاجتماعات التى تدعو اليها الجمعية العامة والأجهزة الأخرى ، والاعتراف بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى ، وحقها فى السعى لتحقيق الحقوق المشروعة فى الميثاق وفى الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وأخيرا نجد مصدرا آخر للشرعية الدولية للمنظمة فى قرارات الجمعية العامة الداعية لاشراك المنظمة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى فى المؤتمر الدولى للسلام .

ولا شك أن قبول المنظمة عضوا مراقبا فى الأمم المتحدة ينطوى على اعتراف الأمم المتحدة بالمنظمة كما سنرى فى الفصل السادس من هذه الدراسة .

المصدر الرابع :

الاعتراف الدبلوماسى الواسع بالمنظمة واقامة العلاقات معها ، والتصرفات القانونية الأخرى للمنظمة التى تضفى عليها الكثير من خصائص الشخص القانونى الدولى كما سنرى فى هذه الدراسة .

المبحث الثانى

المنظمة الصهيونية أو الوكالة اليهودية

يقول تيودور هرتزل أن الصهيونية السياسية تقوم على افتراض أن اليهود مضطهدين فى كل مكان ، وأن اليهود شعب ، وأن الحل هو اقامة « دولة يهودية » « للشعب اليهودى » ، تكون مأوى لليهود المهاجرين اليها من كل مكان (٢) . أى أن اللاسامية ضرورية لاستمرار القضية الصهيونية .

ومقولة « الشعب اليهودى » هذه تصر عليها الصهيونية وظهر ذلك بوجه خاص خلال قضية أدولف ايخمان الشهيرة عام ١٩٦١ ، الذى حاكمته اسرائيل على أنه بارتكابه جرائم الابادة ضد اليهود فقد ارتكب جرائم ضد الانسانية ، أى أن اسرائيل قد زعمت لنفسها عالمية الاختصاص لكل الجرائم المناهضة للانسانية ، رغم أن النازية عصفت بشعوب أخرى غير يهودية (٣) . وخلال هذه القضية افترضت اسرائيل علاقة بينها وبين الشعب اليهودى ، فقد جاء فى الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا الاسرائيلية « أن هذه الصلة لا تحتاج الى ايضاح اذ أن دولة اسرائيل قد نشأت واعترف بها كدولة لليهود ، فهى الدولة ذات السيادة لكل الشعب اليهودى » (٤) . بل ذهب الحكم الى أبعد من ذلك بقوله « أن اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودى فى انشاء دولته ، وأن اعتراف مجتمع الأمم بهذه الدولة اليهودية ، لهو دليل قاطع على أن الصلة بين الشعب اليهودى ودولة اسرائيل جزء من قانون الأمم (٥) .

وتستهدف الصهيونية باثبات هذه الصلة الى القول بأن اسرائيل وحدها هى صاحبة الحق فى حماية ضحايا النازية من اليهود ، وهذا يخالف مبدأ عالمية الاختصاص دون تمييز بين ضحايا النازى ، الذى اعتمدته محاكمات نورمبرج .

وقد اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية على مفهوم « الشعب اليهودى » فى خطاب أرسله مساعد وزير الخارجية تالبوت الى د. الر بيرجر نائب الرئيس التنفيذى للمجلس الأمريكى لليهودية فى ١٩٦٤/٤/٢٠ ، وجاء فيه : « أن الخارجية الأمريكية تعترف بدولة اسرائيل كدولة ذات سيادة كما تعترف بحق المواطنة لدولة اسرائيل . ولكنها لا تعترف بأية سيادة أو مواطنة أخرى مرتبطة بها ، فهى لا تعترف بالعلاقة القانونية السياسية القائمة على التميز الدينى للمواطنين الأمريكيين ، لأنها لا تميز بأى شكل بين المواطنين الأمريكيين على أساس دينهم . ولذلك يجب أن يكون واضحا أن الخارجية الأمريكية لا تعتبر مفهوم « الشعب اليهودى » من مفاهيم القانون الدولى » (٦) .

على أن اسرائيل ، وممثلوها فى الأمم المتحدة لاتزال حتى الآن لا تعتبر قيامها على أنه نهاية للصهيونية ومفهوم الشعب اليهودى ، بل أن قيامها خطوة واحدة لتأكيد هذا المفهوم من الناحية القانونية (٧) .

وتقوم علاقة اسرائيل بالمنظمة الصهيونية على أساس مفهوم الشعب اليهودى ، وعلى أساس أن المنظمة تقوم بتنفيذ هذا المفهوم عن طريق تجميع المهاجرين اليهود فى اسرائيل ، وهذا العمل يعتبر فى الممارسة الاسرائيلية الصهيونية وفى القانون ، حقا وطنيا للشعب اليهودى كله حتى يتحقق استقدام كل يهود المنفى فى دولة اسرائيل . وهذا الحق المقرر لكافة اليهود على اسرائيل يضع على كافة اليهود التزاما مقابلا وهو الولاء السياسى العام لاسرائيل ، كما يعطى اسرائيل ، فى نظر الفقه الصهيونى، حق الاهتمام والحماية لكل اليهود فى أى مكان على حد كلمات ابن جوريون (٨) . وأكد بيرل لوكر أحد زعماء الصهاينة المعاصرين أن من المذاهب الأساسية للصهيونية المعاصرة هو ولاء اليهود كجماعة لاسرائيل بوصفها الوطن القومى لكل الشعب اليهودى .

Jews as a Community do Pessess a Collective Loyolty to the State of Israel, as Israel is the national home of the entire Jewish People.

وتحدد النظرية الصهيونية وظيفة الوكالة اليهودية ، فى خدمة الشعب اليهودى ، كما تنطلق من فكرة الشعب اليهودى للقول بأن انشاء الدولة اليهودية ليس فقط تجسيدا لحق تقرير المصير وانما تكون الدولة عنصرا من عناصر استكمال مقومات الشعب اليهودى ، ثم طورت النظرية الصهيونية أيضا فكرة الأمة اليهودية .

وقد أشار مؤتمر بازل ١٨٩٢ الصهيونى الأول فى النقطة الثانية من البرنامج الصهيونى الى ضرورة تجميع اليهود جميعا وتنظيمهم بوسائل ملائمة بحيث تكون المنظمة الصهيونية ممثلة لكافة اليهود .

وقد حاول هرتزل أن يخلع الوضع القانونى على المنظمة الصهيونية وسعى لذلك مع تركيا وانجلترا فى البداية ، وأخيرا حصلت المنظمة على بعض الاعتراف الضمنى من الحكومة البريطانية بصدور تصريح بلفور(١٠) . وقد تمكنت المنظمة الصهيونية بفضل تحالفها السياسى مع بريطانيا من الاشتراك فى مؤتمر السلام فى باريس ١٩١٩ وهو ما وسع فرص الاعتراف الدولى بها .

فقد تحدث ويزمان وناحوم سوكولوف أمام المجلس الأعلى للمؤتمر معلقين على نقاط مذكرة رسمية صهيونية قدمت للمجلس فى ١٩١٩/٢/٣ ، ضمنت اقتراحا بانشاء مجلس يهودى يتمتع بالأهلية القانونية مهمته السهر على انشاء مشروع الوطن القومى الصهيونى فى فلسطين (١١) .

كذلك اشتركت المنظمة الصهيونية بالتحالف مع بريطانيا فى صياغة نظام الانتداب على فلسطين ، وتضمن النظام وظائف المنظمة الصهيونية ووضعها . وتضمنت المادة الرابعة من نظام الانتداب أن وظيفة الوكالة اليهودية التعاون مع سلطات الانتداب وتحت اشرافها لتنمية البلاد والسعى لانشاء الوطن القومى اليهودى وخدمة مصالح السكان اليهود فى فلسطين. وتجعل المادتان السادسة والحادية عشرة من نظام الانتداب شئون البلاد ومصالح الجالية اليهودية شأنا مشتركا بين سلطات الانتداب والوكالة اليهودية (١٢) . ويرى ماليزون أن اسناد هذا الدور للوكالة فى نظام

الانتداب اكسبها بعضا من خصائص الشخصية الدولية ، خاصة بعد أن اعترفت المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى قضية مافروماتيس ١٩٢٤ بأن للوكالة اليهودية وضع الشخص العام Pulbic body stats وفق نظام الانتداب (١٣) .

تقدمت الوكالة اليهودية بوصفها ممثلا للشعب اليهودى الى الأمم المتحدة الى أن تحولت رسميا الى دولة اسرائيل ، وكان شيرتوك هو ممثل الوكالة فى الأمم المتحدة ثم أصبح أول وزير لخارجية اسرائيل .

كذلك كانت الوكالة اليهودية وليست الحكومة الاسرائيلية هى التى تولت التفاوض حول اتفاق التعويضات مع ألمانيا الاتحادية نيابة عن « الشعب اليهودى » ، التى أبرمت فى لوكسمبرج عام ١٩٥٣ ، والتى دفعت ألمانيا بموجبها لاسرائيل حوالى بليونى دولار كتعويضات عن مصادرة النازى للممتلكات الخاصة باليهود بصرف النظر عما اذا أصبح هؤلاء اليهود أو بعضهم رعايا اسرائيل فيما بعد (١٤) .

هكذا انتقلت الوكالة اليهودية فى مساعيها الصهيونية عبر ثلاثة مراحل فى الأولى ١٨٩٧ — ١٩١٧ ساعدت هجرة اليهود وابراز شخصيتها القانونية والحصول على وعد بلفور وصك الانتداب ، وفى المرحلة الثانية ١٩١٩ — ١٩٤٨ العمل بكل الوسائل على اقامة اسرائيل ، وأخيرا منذ ١٩٤٨ اختلف وضعها وعلاقتها باسرائيل .

فلئن تحققت احدى أهداف الوكالة السياسية وهى انشاء اسرائيل ، فلم يكن ذلك نهايتها ، حيث أوضحت تقاريرها الى المؤتمر الصهيونى العالمى فى القدس عام ١٩٥١ أنشطتها منذ انتهاء الانتداب على فلسطين، فصارت وظيفة التفاوض أمرا مشتركا بين المنظمة واسرائيل بينما احتكرت المنظمة تجنيد المهاجرين الى اسرائيل ، واستمر عمل الصناديق الوطنية الصهيونية فى تجميع الأموال وتمويل الحروب ضد الدول العربية (١٥) .

ولكن الوكالة لم تشاطر اسرائيل السلطة مثلما فعلت مع سلطات الانتداب ، وأخيرا أمكن تنظيم علاقة التنسيق بين الوكالة واسرائيل بقانون صدر عام ١٩٥٢ (١٦) ، كما أن المؤتمر الثالث والعشرون للمنظمة الصهيونية

العالمية فى أغسطس ١٩٥١ وهو أول مؤتمر يعقد بعد قيام اسرائيل أصدر قرارا حول وضع المنظمة الصهيونية أكد فيه أن المنظمة وعملها وانشطة مختلف أجهزتها من أجل تحقيق المهام التاريخية لانشاء اسرائيل الكبرى Eretz Israel تتطلب أقصى درجات التعاون والتنسيق بين المنظمة واسرائيل وفق قوانين اسرائيل ، وأنه يتعين على اسرائيل أن تؤكد وضع المنظمة كممثل للشعب اليهودى فى كل الأمور المتعلقة بالاسهام المنظم ليهود الشتات فى تنمية وتعمير اسرائيل والاستيعاب السريع للمهاجرين . كذلك يجب أن تعمل اسرائيل بين يهود الشتات لدعمها بالتشاور والتنسيق مع المنظمة الصهيونية ، وأنه يجب تحديد مجالات العمل بين الحكومة والمنظمة والوكالة باتفاق خاص وأهم هذه المجالات تنظيم الهجرة ، واستيعاب المهاجرين ، وهجرة الشباب ، والاستيطاء الزراعى ، والاستيلاء على الأراضى ، ومشروعات التنمية (١٧) . ويتولى التنسيق بين اسرائيل والمنظمة الصهيونية والوكالة هيئة تنسيق .

وقد أوضح رئيس وزراء اسرائيل فى ١٦ مايو ١٩٥٢ أثر قيام اسرائيل على وضع المنظمة والحركة الصهيونية ، بأن قيام اسرائيل جعل مهمة المنظمة تجاه الشعب اليهودى خاصة فى الشتات أعظم من ذى قبل فالدولة والحركة الصهيونية يكمل كل منهما الآخر ، ويحتاج كل منهما للآخر ، ويؤدى تعاونهما الى التحقيق الأمثل لمفهوم الشعب اليهودى(١٨) .

يتضح مما سبق دور الوكالة اليهودية فى المسيرة الصهيونية منذ البرنامج الصهيونى الأول ١٨٩٧ وحتى الآن ، وفى العمل المنظم لاغتصاب فلسطين ثم علاقتها باسرائيل من أجل أن يحققا معا حلم اسرائيل الكبرى وقد نشأت الوكالة فى عصر ازدهار الاستعمار وقامت اسرائيل فى لحظة تاريخية فى تاريخ الاستعمار اختلط فيها الفارق بين القوى الاستعمارية والقوى المؤيدة لحريات الشعوب ، حين تحالف العملاقان السوفيتى والأمريكى حسبما أوضح أبا ايبان فى مذكراته على تقسيم فلسطين ، وعلى قيام اسرائيل ، ولاتزال الدراسات حول تحليل الموقف السوفيتى من هذا الحدث عاجزة عن تقديم تفسير مقنع (١٩) .

أما منظمة التحرير فقد ولدت فى عصر تصفية الاستعمار ، ونشأت كحركة تحرر وطنى وبوصفها جهازا للثورة الفلسطينية وممثلا لآمال شعب

فلسطين فى الحرية وتقرير المصير ، فهى اذن حركة مناهضة للوكالة اليهودية ، تسندها شرعية النظام القانونى الدولى فى عصر الأمم المتحدة لتصلح جهاز الشرعية الدولية المزيفة التى اعتصمت بها الوكالة اليهودية فى ظل عصبة الأمم وصك الانتداب ، وليس العيب فى نظام العصبة والأمم المتحدة ، وانما المعول عليه هى القوى الصهيونية العالمية التى جنحت انجلترا والولايات المتحدة فى السهدين . فهل تنجح المنظمة الفلسطينية فى اجتياز الطريق المعاكس تاريخيا وموضوعيا للوكالة اليهودية وتحقيق الحلم الفلسطينى والعربى رغم العقبات العضال ، وهو اقامة الدولة الفلسطينية وتسلم الثورة الفلسطينية بعد ذلك الامانة لتلك الدولة ؟

ان المهمة صعبة على الأقل لأنها ذات شقين يتصل أحدهما باسرائيل الصغرى ، ويتعلق الآخر باسرائيل الكبرى وهذا يجب أن يجعل منظمة التحرير الفلسطينية مجرد مقدمة لمواجهة عربية شاملة لهذا المخطط الصهيونى الذى يعتبر يهود العالم أمة واحدة تمثله اسرائيل والمنظمة الصهيونية اللذان يعملان معا لهدف واحد نهائى (٢٠) .

أما عن علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة الفلسطينية التى تطالب خطة فاس باقامتها ، فقد تحددت على أساس أن قيام الدولة يتم بقيادة منظمة التحرير أى أن تصبح المنظمة حكومة لهذه الدولة طالما أنها تمثل الشعب الفلسطينى ، فلا حاجة اذن لاجراء استفتاء لتشكيل هيئات وطنية منتخبة ، كما تصبح المنظمة بكافة أجنحتها أحزابا سياسية فى هذا الاطار الجديد .

فالمنظمة الفلسطينية اذن تقابل الوكالة اليهودية مع خلاف بينهما فى الأهداف والطبيعة القانونية والوظائف ، وعلاقتها بالدولة العربية والصهيونية .

ويخلص ماليزون من دراسته لطبيعة العلاقة بين اسرائيل والمنظمة الصهيونية « الوكالة اليهودية » وكلاهما مسميان لشىء واحد ، الى أن المنظمة جزء هام من حكومة اسرائيل (٢١) .

المبحث الثالث

موقف منظمة التحرير والوكالة اليهودية فى الولايات المتحدة

من الناحية السياسية ، من المعروف أن الولايات المتحدة لعبت دورا بارزا فى مساندة القضية الصهيونية منذ تصريح بلفور حيث صدر قرار مجلس الكونجرس ١٩٢٢ بتأييد التصريح ، كما أبرمت انجلترا والولايات المتحدة اتفاقية أكدت مادتها الأولى المساندة الأمريكية للادارة البريطانية لفلسطين وفق صك الانتداب ، حيث لم تنضم الولايات المتحدة لعصبة الأمم ، وبذلك صارت الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية طرفا فى تصريح بلفور (٢٢) . ومنذ قيام اسرائيل حتى الآن تعد الولايات المتحدة السند الحقيقى اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا لاسرائيل .

وعلى العكس من ذلك تناهض الولايات المتحدة القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير على وجه الخصوص ، وعلى طول الخط . ورغم أنه لا يوجد أساس للمقارنة بين وضع المنظمة الفلسطينية والمنظمة الصهيونية أمام القانون الأمريكى ، فاننا نعرض جانبا من المقارنة لايضاح الانحياز والصعوبات التى تواجهها منظمة التحرير فى قلب الصهيونية العالمية .

واستنادا الى القانون الأمريكى للمنظمة الفلسطينية بفتح مكتب اعلامى فى واشنطن شأنها شأن العديد من الهيئات التى ليس لها طابع دبلوماسى ، حيث كان لحكومة روديسيا العنصرية قبل استقلال زمبابوى مكتب مماثل ، كما كان لجبهة تحرير فيتنام الجنوبية وهى هيئة مناهضة عسكريا وسياسيا للحكومة الأمريكية . ولكن الأوساط الصهيونية ضمن حملتها ضد منظمة التحرير نجحت فى اغلاق المكتب الصحفى الفلسطينى فى اكتوبر ١٩٨٧ وتسعى حاليا لالغاء أى وجود سياسى حتى فى الأمم المتحدة لمنظمة التحرير .

أما الوكالة اليهودية ، فعندما تقدمت لوزارة العدل لتسجل وفق قانون تسجيل الوكالات الأجنبية Foreign Agents Registration Act

ظلت حتى عام ١٩٧١ مسجلة بوصفها « القسم الأمريكى للوكالة اليهودية عن اسرائيل » ولكن أوراق التسجيل لم تكن متطابقة مع متطلبات القانون، وكشفت عن ذلك عدة منظمات يهودية تحدت المنظمة الصهيونية وأهمها المجلس الأمريكى لليهودية ، ومنظمة البدائل اليهودية الأمريكية للصهيونية وهى منظمة خيرية أمريكية جعلت مهمتها الحفاظ على اليهودية كديانة عالمية ، وكشف التناقض بين اليهودية والصهيونية (٢٣) . وقد تبين أن الوكالة واسرائيل كلاهما ليسا منظمات تطوعية خاصة حسب زعمهما وحسب مقتضيات القانون ، كما اتضح أنه من الناحية الضريبية تعتبر الوكالة اليهودية اما جزءا من حكومة اسرائيل أو هيئة عامة فى نطاقها . وأعيد التسجيل عام ١٩٧١ باسم المنظمة الصهيونية العالمية القسم الأمريكى وكيلا عن الجهاز التنفيذى للمنظمـــة ، وكلا من المنظمة والوكالة مقرهما القدس فى اسرائيل (٢٤) .

وحاول الكنيسيت اللف حول القانون الأمريكى فأصدر قانونا عام ١٩٧٥ يجعل الوكالة اليهودية هيئة مستقلة طوعية تضم المنظمة الصهيونية العالمية ومنظمات أخرى وتمارس نشاطها فى اسرائيل فى حقول تختارها بموافقة الحكومة . وهذا التعديل لم يغير من الواقع شيئا من حيث سيطرة الحكومة عليها ووجود المنظمة الصهيونية فى نطاق الوكالة (٢٥) ، ولايزال التسجيل غير مستوف للشروط (٢٦) ، بل ان الحكومة الأمريكية لا تعبأ كثيرا بخروج الأموال الصهيونية المعفاة من الضرائب الى خزينة اسرائيل (٢٧) .

المبحث الرابع

منظمة التحرير والهيئات الصهيونية

المنظمة الصهيونية العالمية :

وضع المؤتمر الصهيونى الأول ١٨٩٧ برنامج بازل ، وعهد الى المنظمة الصهيونية العالمية مهمة تنفيذه . وحدد البرنامج هدف الصهيونية فى اقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين يضمنه القانون العام ، من خلال أربعة طرق هى تشجيع الاستيطان ؛ وتنظيم اليهود وتوثيق الصلات بينهم ، وتنمية الوعى القومى لديهم ؛ وتحقيق الاعتراف الدولى بالحركة الصهيونية (٢٨) .

تألفت المنظمة فى البداية من عدة أجهزة هى :

١ ــ المؤتمر الصهيونى السنوى ، وهو السلطة العليا فى الحركة الصهيونية ، ويجتمع فى المكان والزمان اللذين تحددهما اللجنة التنفيذية ومن مهامه انتخاب الرئيس والنائب واللجنة التنفيذية والمجلس العام ولكل مائة عضو فى المنظمة عضو فى المؤتمر العام . من اختصاص المؤتمر اتخاذ كل القرارات حول المواقف الصهيونية ومخططاتها .

٢ ــ المجلس العام : ينوب عن المؤتمر بين دورات انعقاده ، ويضم ٢٣ عضوا ممثلين للمنظمات الصهيونية ، وينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية .

٣ ــ اللجنة التنفيذية . مهمتها التنفيذ اليومى لقرارات المؤتمر وتقديم تقرير عن أعمالها للمؤتمر العام .

٤ ــ رئيس المنظمة ونائبه : ينتخبه المؤتمر العام ، ويمثل المنظمة ، ويرأس المجلس العام واللجنة التنفيذية والمؤتمر الصهيونى ، وينوب عنه نائب الرئيس .

٥ — مكتب التوجيه المركزى للتنسيق بين الأجهزة المركزية والمحلية .

تطورت بمضى الوقت أجهزة المنظمة ووظائفها . من ذلك انشاء الصندوق القومى اليهودى فى المؤتمر الخامس عام ١٩٠١ ، وتشكيل محكمة المؤتمر لفض الخلافات بين الأجهزة الصهيونية ، والبنك الصهيونى (٢٩) ، وبقية الجهاز المالى للمنظمة (٣٠) .

كذلك ظهرت معارضة لزعامة هرتزل ودكتاتوريته فى قيادة المنظمة ، من الصهاينة ومن اليهود غير الصهاينة على السواء (٣١) . وأبرز حركات المعارضة تمثلت فى ظهور الجناح الديمقراطى الصهيونى خلال المؤتمر العام الخامس « من شخصياته وايزمان » .

وخلال الحرب الأولى وضعت المنظمة الصهيونية عدة أهداف للمرحلة الواقعة بين ١٤ — ١٩٢١ وهى انتصار الحلفاء ، والانتداب ، والهجرة ، والسيطرة على فلسطين بعد انتهاء الانتداب (٣٢) . وخلال هذه الفترة نشط الصهاينة الأمريكيون ، واتخذت لندن وواشنطن أهم مركزين للحركة ، واتسع نطاق التأييد من شخصيات صهيونية غير يهودية (٣٣) .

وتشكلت اللجنة الصهيونية فى فلسطين لمساعدة حكومة الانتداب ١٨ — ١٩٢١ تضم الدائرة السياسية ، والرعاية ، والاغاثة ، والزراعة والاستيطان وغيرها ، بحيث أصبحت حكومة كاملة لها فروع فى الخارج .

وعلى ضوء الظروف والأهداف الجديدة أعيد تنظيم اللجنة الصهيونية بحيث أقيمت أجهزة لتشجيع الهجرة تحت اشراف المكتب المركزى للهجرة ، وتم استكمال الجهاز المالى الصهيونى (٣٤) .

فى مرحلة زعامة وايزمان ٢١ — ١٩٤٦ برز نجم المنظمة باتساع عدد أعضائها ومنظماتها وأجهزتها وأنشطتها ، فانتقل الصندوق القومى اليهودى من لاهاى الى القدس ، وأنشئت دائرة للاستيطان ، ووضع دستور جديد للمنظمة .

خلال هذه المرحلة تأسست الوكالة اليهودية الموسعة عام ١٩٢٩ ، وتحدد الشكل الادارى للمنظمة التى توسعت (٣٥) ، كما وضعت ركائز دولة الأمر الواقع اليهودية ، فأنشئت السلطة التشريعية « المؤتمر العام

والمجلس المركزى ، المجلس العام » والسلطة القضائية « المحكمة الصهيونية ومحكمة الشرف » ، والسلطة التنفيذية « رئيس المنظمة — اللجنة التنفيذية التى تضم لجنة لندن « للعمل السياسى » ، ولجنة فلسطين « للاستيطان والهجرة » (٣٦) .

الوكالة اليهودية لفلسطين :

ورد النص عليها كما ذكرنا فى المادة الرابعة من صك الانتداب ، كما تحمس وايزمان لانشائها لجذب غير الصهيونيين ودعم المنظمة الصهيونية. وخلال المؤتمر التأسيسى لمجلس الوكالة اليهودية عام ١٩٢٩ تنـــازلت المنظمة الصهيونية العالمية رسميا عن معظم حقوقها ومسئولياتها للوكالة ، واعترفت الحكومة البريطانية رسميا بها .

وتضم أجهزتها (٣٧) ، رئيس الوكالة وهو نفسه رئيس المنظمة الصهيونية ، ومجلس الوكالة هو المؤتمر العام للمنظمة ، واللجنة الادارية هى ذاتها المجلس العام فى المنظمة ، واللجنة التنفيذية .

المبحث الخامس

منظمة التحرير واسرائيل فى اطار النظام الدولى الراهن

من يهدد النظام القانونى الدولى وينتهك قواعدة : منظمة التحرير أم اسرائيل ؟

اعترفت الأمم المتحدة بمنظمة التحرير وكذلك المنظمات الدولية الأخرى وأقامت علاقات وانشأت بعثات دبلوماسية مع عدد كبير يصل الى ثلثى عدد دول العالم ، بصفتها ممثلة للشعب الفلسطينى ، الذى اعترف له بحق تقرير المصير فى قرارات الأمم المتحدة رغم اعتراض البعض مثل ليوجروس على أن هذه القرارات قد حولت مبدأ تقرير المصير الى حق قابل للممارسة (٣٨) ، وهو ذاته مثل بعض ذوى الاتجاهات الصهيونية قد تصدى لحق المنظمة فى التواجد فى الأمم المتحدة كما سنرى عند دراسة تلك النقطة .

أما اسرائيل فان دراسة مسلكها تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قضية السلام فى المنطقة تظهر أنها مدينةبوجودها الاجرائى على الأقل للأمم المتحدة وقراراتها ، فاذا بها تظهر للمنظمة العالمية الاحتقار ، وتضرب بقراراتها عرض الحائط ، وتضرب المثل فى تحدى النظام الدولى واغفال قرارات الأمم المتحدة ، ثم مكنتها الولايات المتحدة من تعطيل أحكام الميثاق الواجبة التطبيق فى حال الامعان فى انتهاك أحكام الميثاق والقرارات . وسنشير الى بعض التعهدات والمواقف الاسرائيلية لنرى مدى اسهلمها بالبناء والهدم فى صرح النظام الدولى .

١ ــ ففى اعلان قيام اسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ تأكيد على أنها تجسيد للبرنامج الصهيونى ، وأنها وطن لكل الشعب اليهودى ، ولكن هناك فهم واضح الى أن اسرائيل قامت على الرقعة المخصصة للدولة اليهودية فى قرار التقسيم عام ١٩٤٧ . ويشير الاعلان الى أن اسرائيل ورثت سلطة الانتداب وهى بريطانيا ، وأنهـا

ستحترم مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ومستعدة للتعاون مع هيئات المنظمة الدولية وممثليها فى تنفيذ قرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٧ « الخاص بالتقسيم » .

كذلك قدم الاعلان عروض السلام والصداقة لكل الدول المجاورة وشعوبها ويدعوها للتعاون من أجل الصالح المشترك(٣٩). ورغم تعهدها باصدار دستور حسبما تطلب قرار التقسيم ، فقد اكتفت باصدار قوانين أساسية فقط تكرس التمييز .

٢ — عندما قدم طلب انضمام اسرائيل للأمم المتحدة استغرق بحثه عاما كاملا « مايو ١٩٤٨ — مايو ١٩٤٩ » ، وجرى تمحيص الطلب فى اللجنة السياسية الخاصة كما جرى استجواب شامل ومكثف لممثل اسرائيل حول موقف اسرائيل من عدد كبير من الأمور حتى تستوثق الأمم المتحدة أنها مستوفية لشروط العضوية وهى حب السلام وقدرتها ورغبتها فى الوفاء بالتزامات الميثاق . كما أن طلبها لقى معارضة شديدة بسبب الظروف المحيطة بقيامها .

وقد بادر وزير خارجية اسرائيل يوم قيامها الى ابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بذلك . ثم قدم طلب رسمى فى ١٩٤٨/١١/٢٩ ونوقش الطلب فى مجلس الأمن وتم التصويت عليه فى ١٢/١٧ ١٩٤٨ ولكنه عجز عن اصدار قرار بقبوله حيث حصل على خمسة أصوات مقابل معارضة صوت واحد «« هو صوت مصر » وامتناع خمسة عن التصويت « يلاحظ أن عدد أعضاء المجلس كان حتى عام ١٩٦٥ — ١١ عضوا » .

غير أن توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل فى ٢/٢٤ ١٩٤٩ جدد الأمل لدى اسرائيل فطلبت من مجلس الأمن اعادة بحث طلب العضوية ، ولذلك حصل الطلب على تسعة أصوات وامتناع انجلترا ومعارضة مصر ، وقد قرر رئيس المجلس «« الفقيه المعروف الفاريز من كوبا » أنه طبقا لمبدأ مستقر فان امتناع عضو دائم عن التصويت لا يعد اعتراضا ولا يعوق صدور القرار (٤٠) . وقد

تحدث بعض الدول هذا التفسير وطالبت بعدم صحة القرار وهذه الدول هى العراق وباكستان والنرويج والأرجنتين ومصر ، بينما أيده الاتحاد السوفيتى (٤١) .

وجرت مناقشات مطولة فى الجمعية العامة بهذه المناسبة ، وأخيرا صدر قرار الجمعية بقبول اسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة فى ١١ مايو ١٩٤٩ بناء على مشروع أمريكى ، وهو القرار رقم ٢٧٣ بأغلبية ٣٧ صوتا ضد ١٢ صوتا وامتناع تسع دول عن التصويت ، « اجمالى عدد اعضاء الأمم المتحدة حينذاك كان ٥٨ دولة فقط منها ست دول عربية » . وقد تحدى مندوب العراق قرار المجلس مرة اخرى عند بحثه فى الجمعية العامة واقترح عرض الأمر على محكمة العدل الدولية (٤٢) .

وتضمن قرار الجمعية العامة المذكور الاشـــارة الى القرارين ١٨١ فى ١٩٤٨/١١/٢٩ ، و ١٩٤ فى ١٩٤٨/١٢/١١ والى بيانات وايضاحات ممثل اسرائيل فى اللجنـــة السياسية الخاصة بشـــأن تعهدها بتنفيذ هذه القرارات .

٣ — أكد قرار التقسيم انشاء الدولة اليهودية بشرط احترام الالتزامات الخاصة بحقوق الانسان ، وبحق العرب فى اقامة دولتهم الفلسطينية كما أكد ممثل اسرائيل « مندوب الوكالة اليهودية شيرتوك » القوة الملزمة لقرار التقسيم فى تأكيد بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٧ كما أشار الى أن قرار التقسيم هو الأساس القانونى لقيام اسرائيل (٤٣) .
The preeminent juridical basis

فهل احترمت اسرائيل قرار التقسيم من حيث حقوق الانسان وهل وافقت يوما على أن يقيم العرب دولتهم وفق أحكامه ؟

٤ — فى أول بيان لرئيس وزراء اسرائيل عن السياسة الخارجية فى ٨ مارس ١٩٤٩ أكد على الولاء لميثاق الأمم المتحدة ، ودعم السلام

وحقوق الانسان والمساواة بين شعوب العالم ، ودعم سلطة وسلطان الأمم المتحدة (٤٤) .

وبعدها مباشرة أقدمت اسرائيل على المذابح ضد الفلسطينيين وطردهم وتشريدهم . كذلك أكد بن جوريون فى مقال فى صحيفة دافار فى١٩٥٤/٤/٢ أن اسرائيل هى أحق الدول والشعوب جميعا فى احترام النظام الدولى القائم على العدل والسلام وأن اسرائيل is dutybound to do everything it can to increase the ethical and legal authority of the UN. (٤٥) .

٥ — انتهكت اسرائيل كافة مبادىء الأمم المتحدة ، فاستخدمت القوة ، وهددت بها ، واحتلت الأراضى نتيجة استخدام القوة ، وأنكرت الحقوق المقررة فى قرارات الأمم المتحدة ، وارتكبت أعمال الابادة والقصاص وانتهاك سلامة الأراضى والسيادة الاقليمية وهددت استقلال الدول المجاورة ، وضمت أراضى الغير ، وضمت القدس ذات الوضع الخاص فى قرارات الأمم المتحدة ، ثم أنها أقدمت على تطبيق مخططات الضم الفعلى للأراضى المحتلة عن طريق الاستيطان ، وترفض احترام قانون الاحتلال الحربى واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ فى سلوكها تجاه السكان والأرض فى الضفة والقطاع .

٦ — عملت اسرائيل مع الولايات المتحدة على اعمال منطق القوة الغاشمة وحاولت خلق قواعد قانونية تخدم أهدافهما فأحدثت تشويها فى مبادىء القانون الدولى ومن بينها حق تقرير المصير ، وحق الدفاع الشرعى عن النفس ، فقد تذرعت بحق الدفاع الشرعى الوقائى لتبرر كافة أعمالها العدوانية ، فى عدوانها عام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، وغارتها على مطار بيروت فى ديسمبر ١٩٦٨ ، وفى عملية عنتيبى ١٩٧٦ ، وفى ضرب المفاعل الذرى العراقى عام ١٩٨١ ، وفى ضرب مقار منظمة التحرير فى تونس فى أكتوبر ١٩٨٥ وغيرها كثير (٤٦) ، بل وفى غزوها لبيروت عام ١٩٨٢(٤٧).

٧ ـ ترددت مطالبات طرد اسرائيل من الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ، وفرض جزاءات عسكرية واقتصادية عليها مادامت تستمر فى احتلال الأراضى التى استولت عليها بالقوة ، وترفض مطلوبات السلام . حدث ذلك فى حركة عدم الانحياز ، وفى منظمة المؤتمر الاسلامى ، واقتنعت به منظمة الوحدة الافريقية .

ونظرا لامعان اسرائيل فى انتهاك الميثاق ، ورفضها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشكل مستمر ، فقد حاولت الأمم المتحدة تطبيق أحكام الجزاءات والطرد عليها وفشلت هذه المحاولات بسبب تصدى الولايات المتحدة لهذه المحاولات واستخدام الفيتو الأمريكى لمنع أبسط صور اللوم على اسرائيل . وقد تمكنت الجمعية العامة فى لحظة نادرة عام ١٩٧٥ من اصدار قرار قوى يطالب بفرض جزاءات عسكرية واقتصادية على اسرائيل طالما استمر احتلالها للأراضى العربية (٤٨) . وعارضت الحكومة والكونجرس فى الولايات المتحدة ذلك ، وحذرت من أية محاولات من هذا القبيل ، حيث عبر الكونجرس بقراره رقم ٢١٤ لعام ١٩٧٥ الصادر بناء بمسعى الأوساط الصهيونية عن امتعاضة ، وتبعه صدور قرار من مجلس النواب فى ١٩٧٥/٨/١ يحذر الجمعية العامة من طرد اسرائيل(٤٩). وقد تكشفت أدلة أمريكية واسرائيل تؤكد أن واشنطن تواطأت مع اسرائيل لضرب المنظمة فى بيروت واخلاء مقاتليها ، كما أنها مكنت اسرائيل من دورها فى مذابح صبرا وشاتيلا (٥٠) ، وقد قدم الأستاذ ماليزون الأدلة على ذلك وعلى غيره من صور التواطؤ لتحطيم النظام الدولى (٥١) .

٨ ـ ولعل سلوك منظمة التحرير بوصفها حركة تحرر وأساليب نضالها أمر مبرر من حيث أنها تعمل على استخلاص حق معترف به قانونا من طرف ينكره تمام الانكار ، بل ان المنظمة قد تعهدت فى اعلان القاهرة عام ١٩٨٦ بوقف عملياتها ضد المدنيين خارج الأراضى المحتلة . أما اسرائيل فان قيامها على الردع والارهاب أصلا من

خلال عمليات العصابات الارهابية المعروفة ، ثم اعتمادها مبدأ ارهاب الدولة فى علاقاتهـا مع الفلسطينيين والعرب جميعـا ، والمذابح التى ارتكبتها ضد الأبرياء ، الأمر الذى لقى ادانة دولية متواترة ليشهد بفساد زعم اسرائيل بأن منظمة التحرير مجرد منظمة ارهابية لا تحترم القانون الدولى (٥٢) .

٩ — وتوضح دراسة ماليزون أن احتقار اسرائيل للنظام الدولى سببه تعطل الولايات المتحدة لتطبيق الجزاءات الواردة فى الميثـاق ، ويذكر فى هذا الصـدد تصريح ايزنهاور عندما رفضـت اسرائيل الانسحاب من سيناء ، فأدى تصميمه على تطبيق الميثاق الى انصياع اسرائيل . فقد أوضح الرئيس ايزنهاور وقتها أن رفض الانسحاب يثير مسألة تتعلق بالمبدأ وهى : هل يجوز للدولة التى تهاجم وتحتل أراض أجنبية رغم معارضة الأمم المتحدة أن يسمح لها بأن تعرض شروطها لكى تنسحب ؟ ومضى بشجاعة يقول :

«I believe that in the interests of peace thé UN has no choicé but to exert pressure upon Israel to comply with the withdrawl revolutions . » . (٥٣)

١٠ — المقارنة أو المقابلة بين مشروعات السلام الدولية الرامية الى تسوية الصراع ، وبين مخططات اسرائيل تقطع بأن اسرائيل تسعى بنواياها وسلوكها الى استمرار الصراع ، لأنها باختصار تنكر أن هنـاك أصلا موضوعا للنزاع طالما الأرض أرضها ردت اليها والمطالبون بها مثيرون للفتنة معتدون وارهابيون ، وأن قمعهم والفتك بهم وابادتهم واجب دينى وحق قانونى فى الدفاع الشرعى عن النفس والبقاء ، وهـذه هى مقومات السـلام الاسرائيلى Pax Israeliar

وقد فصل الأستاذ ماليزون (٥٤) جوانب المقـابلة بين مشروعات التسوية الدولية التى تستند الى قرارات الأمم المتحدة وأحكام النظام

القانونى الدولى ، وبين المخطط الصهيونى الاسرائيلى الذى بدأ بالبرنامج الصهيونى فى بازل عام ١٨٩٦ ، مرورا بخطط حزب العمل ١٩٤٨ — ١٩٧٧ ، ثم مخطط الليكود ١٩٧٧ « خطة بيجين حول الحكم الذاتى الفلسطينى وليس للأرض » ، ثم خطة درويلز عام ١٩٧٩ حول المستوطنات واخيرا تسوية شارون الممثلة فى ابادة المنظمة وغزو لبنان ١٩٨٢ . وقد أدلى اللورد كارادون صاحب القرار ٢٤٢ بشهادة مماثلة على التواطؤ الغربى الأمريكى مع التجاوزات الاسرائيلية ضد النظام الدولى (٥٥) .

هوامش الفصل الثانى

(١) راجع المواد ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ من الميثاق الوطنى الفلسطينى .

(٢) ماليزون ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٣) ماليزون ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٥) نفس المرجـع .

(٦) نفس المرجع ، ص ٨٤ .

(٧) للتفاصيل ، أنظر المرجع السابق ، ص ٨٥ وخاصة هامش ١٦ ، وما بعدها .

(٨) راجع التفاصيل ، فى المرجع السابق ، ص ٨٥ — ٨٦ .

(٩) نفس المرجع .

(١٠) راجع ذلك فى المرجع السابق ، ص ٩٠ ، وراجع دراسة قيمة عن التصريح فى نفس المرجع ، ص ٢٤ وما بعدها .

(١١) المرجع السابق ، ص ٩١ .

(١٢) للتفاصيل أنظر المرجع السابق ، ص ٩٣ — ٩٤ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل فى هذا الشأن ، أنظر المرجع السابق ، ص ٩٨ وما بعـدها .

(١٤) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(١٦) التفاصيل فى المرجع السابق ، ص ١٠٦ وما بعدها .

(١٧) التفاصيل فى المرجع السابق ، ص ١٠٧ — ١٠٨ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١١٠ — ١١١ .

(١٩) اكد أبا ايبان فى مذكراته المساندة السوفيتية النشطة لقرار التقسيم وقرار انضمام اسرائيل للأمم المتحدة ، لكن الخلاف لايزال بين الدارسين حول أسباب تطور الموقف السوفيتى من مساندة اسرائيل الى التحالف مع العرب منذ ١٩٥٥ . راجع من وجهة النظر الاسرائيلية
Y. Gilboo, Soviet politics on Palestine : tradition and change, International Problems, Dec, 1971, Volx, No. 3 - 4, pp. 11 etsq.

وقد روى لنا ستيفين جرين فى كتابه الشهير Taking Sides خفايا السياسة السوفيتية تجاه اسرائيل .

(٢٠) راجع أقوال موسى لاسلكس فى مالينزون ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٢٢) نفس المرجع ، ص ٦٩ . وانظر أيضا رسالة د. محمد شديد المنشورة عام ١٩٨١ فى لندن حول :
« The U S and the palestinian People »

(٢٣) مالينزون ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(٢٤) نفس المرجع ، ص ١٣٧ — ١٣٨ .

(٢٥) نفس المرجع ، ص ١٣٨ وراجع لمزيد من التفاصيل ما بعدها .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٤٠ — ١٤١ .

(٢٧) نفس المرجع .

(٢٨) للتفاصيل انظر د. أسعد عبد الرحمن ، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢ — ١٩٨٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤ — ٣٥ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٣٠) للتفاصيل ، انظر المرجع السابق ، ص ٤٦ وما بعدها .

(٣١) تفاصيل المعارضة داخل المنظمة ، المرجع السابق ، ص ٥٤ وما بعدها

(٣٢) نفس المرجع ، ص ٧١ .

(٣٣) راجع للتفاصيل : الصهيونية غير السياسية ، مرجع سابق .

(٣٤) التفاصيل فى اسعد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٧٥ ـ ٧٧ .

(٣٥) الهيكل التنظيمى فى المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(٣٦) التفاصيل فى المرجع السابق ، ص ٨٦ وما بعدها .

(٣٧) راجع الهيكل التنظيمى للوكالة فى المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٣٨) Leo Gross, Essays on International Law and Organization, Doblo Ferry, New york, Vol 1, 1983, p. 274.

(٣٩) راجع نص الاعلان فى:
Daniel Collard, Droit des Relations Internationales Documents Fondamentaux, Masson, Paris, 1983, pp. 213 - 4.

(٤٠) أنظر التفاصيل فى :
Isral and the U N, p. 59.

(٤١) راجع ليوجروس ، مرجع سابق ، ص ٤٣٨ ـ ٤٤٠ . ويلاحظ أن المادة ٢٧ من الميثاق تشترط لصدور القرار فى المسائل الموضوعية ومنها العضوية اجتماع أصوات الدول الخمس دائمة العضوية
Con wrrenn ce of the affirnative Uotes.

(٤٢) المرجع السابق ، ٤٤٢ .

(٤٣) ماليزون ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ .

(٤٤) اسرائيل والأمم المتحدة مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٤٥) نفس المرجع ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

(٤٦) أنظر فى مفهوم اسرائيل الدفاع الشرعى وتنفيذ هذا المفهوم ماليزون مرجع سابق ، ص ٢٩١ ـ ٣٢٢ .

(٤٧) أنظر لتنفيذ هذا الزعم الاسرائيلى ؛ ماليزون ، مرجع سابق ، صفحة ٢٩١ ـ ٣٢٢ .

(٤٨) انظـــر :

Sanfird Silverburg, the plo in the UN, Israel Law Review, Vol 12, No3, 1977, p. 386.

(٤٩) راجع صورا أخرى للتضامن الأمريكى مع اسرائيل ، المرجع السابق، صفحة ٣٩١ .

(٥٠) راجع التفاصيل فى ماليزون ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ — ٤٠٥ .

(٥١) المرجع السابق ، ص ٤٠٧ وما بعدها .

(٥٢) راجع تقييما شاملا لمسلك اسرائيل الارهابى والعدوانى فى المرجع السابق ، ص ٤١٩ وما بعدها .

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٤٢٢ — ٤٢٣ .

(٥٤) راجع التفاصيل فى المرجع السابق ، ص ٤١٥ — ٤١٦ وكذلك الفصل السادس هامش ٣٣ منه .

(٥٥) Lord Hugh-Caradon, lookisy back and ahead, on Resolution 242, American Arab Affairs, Fall 84, No. 10, pp. 28 - 32.